

# بعد مرور عقد كامل.. جدار الثورة التونسية يتآكل بفعل وهم الديمقراطية

## حصار هزيل للمكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية باستثناء الحريات



يمرّ عقد كامل على اندلاع الاحتجاجات التونسية في مدينة سيدي بوزيد والتي أذنت ببدء انتفاضة شعبية واسعة النطاق ضد نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وضد الدائرة المقربة منه المتغلطة في مفاصل الدولة. بيد أن هذه الذكرى أحييت سجالاً قديماً جديداً بين الأوساط السياسية والشعبية حول حصاد المكاسب التي لطالما كان التونسيون يمنون أنفسهم بتحقيقها. بعد أن حادت القوى السياسية عن تجسيدها على الأرض في ظل معاركها التي لا تنتهي.

رياض بوعزة  
كاتب وصحافي تونسي

# عشر سنوات من «المغالبة».. تونس إلى أين؟

تونس دُونت أيضا الأولى ضمن قائمة البلدان التي تمول الانتظيمات الإرهابية في مناطق الصراع، ما يعني أن كما هائلا من شبابها قد ضحت به ثورة يناير بلا رجعة بعدما عمّر أصحاب اللحن المكان وشرعوا في بث سمومهم في الشباب الناقث إلى الحرية والخالص ليجد نفسه محملا ببنادق الكلاشنيكوف ويحارب إخوته من المدنيين العزل في كل مكان من سوريا إلى ليبيا وغيرهما من البلدان العربية التي مازالت تئن تحت نير البنادق.

لسائل أن يسأل عما جناه التونسيون بعد عشر سنوات من المهاترة وضعف الأداء السياسي والتعصب في الرأي وغيرها من الأيديولوجيات المقيتة التي حكمت الطبقة السياسية المراهقة في هذا القطر الذي كان في يوم ما مقصدا لعدة شعوب وحكام يبنهاون بزيارته لسبر أغواره وكشف إرثه التاريخي العميق.

الحبيب مباركي  
كاتب تونسي

بعد عشر سنوات من عمر الثورة التي ضجّت بها هتافات المحتجين في كل المحافظات التونسية بدءاً من سيدي بوزيد المنسية، مروراً بالقصرين التي يئنّ شبابها تحت نير الظلم والحيث والبطالة وليس انتهاء بتونس الكبرى وأحيائها الشعبية المفقرّة، ما زالت على ثقة بأن السؤال الذي طرح نفسه بين أطراف واسعة منذ فترة طويلة لا يزال يبحث عن إجابات: تونس إلى أين؟

تونس اليوم في مفترق طرق. لا هي قادرة على الصمود في وجه العنتريات التي يخوضها رجال السياسة ولا باستطاعتها الملمة جراحها للنهوض من شبح الأزمة الاقتصادية الساكنة ولم تتزحزح من فرط المهاتمة وتعطيل الإنتاج في أكثر من مكان. ليزيد سأم الطبقات الاجتماعية نتيجة السقف العالي للمطلية من إرباك الدولة وتقييد تحركاتها على جميع الأصعدة. لا حاجة اليوم للتونسيين لإحياء شعارات رنانة تخفّل تظاهرهم في يوم ظنوا أنه كان فاتحة ليتخلصوا من إرث نظام جثم على قلوبهم لمدة 23 عاماً بالتمام والكمال ولم يجترح فيها حلولاً لمساكنهم ويحقق مطالبهم في التنمية والتوازن الاجتماعي. فهام يقفون اليوم بعد مرور نصف هذه المدة الزمنية من رحيل زين العابدين بن علي ولا شيء تحقق مما تركه هو لحظة هروبه في مثل هذا اليوم إلى المملكة العربية السعودية.

فقط ما بقي عالقا بأذهان البعض ربما من ثورة حرّكت مشاعر الشعوب في التغيير وصقّ لها العالم بأسره، لا يتعدى حماسة صوت ذلك الحامي الذي تحدّى الجميع ذات ليل وخرج ليدغدغ المشاعر بكلمات فيها من الثورة الشيء الكثير أبكت التونسيين ومازالوا يحنون لإعادة سماعها على منضات التواصل الاجتماعي والكثير منهم حفظ كلماتها عن ظهر قلب، أو ذلك الشيخ الطاعن في السن الذي ترك كلمته الماثورة «هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية».

مرّت اللحظات والدقائق والساعات والأعوام أيضاً وهمم التونسيون والكثير منهم أخذ قطار الانتظار إلى غير محطة النزول التي كان يأمل ويعني النفس بالنزول فيها. ولكن لا شيء تحقق غير الأمنيات والوعود التي لم يعد يابيه التونسيون لها ولا ينتظرون سوى أن يمضي يوم ويأتي مثله أو أسوأ منه ربما.

هذه النظرة بلحظها أي مراقب لمشاكل تونس من الداخل وأي متابع للأوضاع عن كثب، في الصحة والرفاهية الاجتماعية والتعليم والنقل والخدمات العمومية بجمع صنوفها. تونس اليوم من أكثر البلدان فقراً بشهادة المنظمات العالمية والتقارير الدولية. تونس اليوم من أكثر البلدان التي يهاجر أبناؤها هرباً من الوضع البأس وقلة الموارد وضعف الرواتب في جميع القطاعات.

تونس كان لها أن تسلك طريقاً غير الذي أريد لها أن تسلكه وأن تكون الاستثناء فعلا لو توفرت الإرادة القوية لسياسيها خدمة لشعار «تونس أولا»، لكن أنانيتهم غلبت وطنيتهم وظلت تونس ثانيا وربما أخيرا

ما حاد بتونس عن طريقها معلوم الهوية والطابع ومعلوم التاريخ أيضاً. لا يمكن لأي تونسي اليوم أن ينتصر لثقافة أنه بات حراً يعبر عما يشاء وكيفما يشاء ويقول ما شاء. الحرية كما يقول بعضهم «لا تؤكل خبزاً». كان لتونس أن تسلك غير هذا الطريق الذي أريد لها أن تسلكه وأن تكون الاستثناء فعلا لو توفرت الإرادة القوية لسياسيها ووقوفهم صفاً واحداً خدمة لشعار «تونس أولاً». لكن ما بدا واضحاً أن تونس تركزت في الصف الثاني وغلبت أنانية البعض وطنيتهم وظلت تونس ثانياً وربما أخيراً.

الكرة الآن في ملعب الشعب، رغم أنه مكبل بوضعيات ودروب شتى تعطل تحركه للخصاص من كل الذين أربخوا الدولة وأسهموا في تعطيل سيرها نحو المسار السليم. التونسيون ليسوا دعاة فتنة وعنف. في كل تونسي تجد بذرة إنسان حنون يحملها بأعماقه مهما كانت غلظته. مهمّ جدا الدولة وأسهموا في الجانب الإنساني في التونسيين، لكن أن يكون الأمر مدخلا لاستغلاله لقناعة مغلوطة بأن التونسي لن يثور مجدداً ضد الظلم والحيث، فذلك أكبر وهم.

### التونسيون يتأرجحون بين الإخفاقات والمكاسب

وعلى سبيل المثال، ورغم برامج الحكومات المتعاقبة لدعم سوق العمل، فلا يزال الكثير من التونسيين لا يشعرون بتحسّن الأوضاع الاجتماعية، بل يقولون إنها ازدادت سوءاً بسبب تفاقم البطالة، مما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة عبر قوارب الموت.

كما تشكل ملازمة البيروقراطية والفساد أحد أبرز العوامل، التي لم تفلح أي حكومة منذ عشر سنوات من مواجهتها على النحو الأمثل، فالحديث عن تغلغل لوبيات يصفها البعض بـ«الدولة العميقة» داخل مفاصل الدولة يجد صدى دائماً داخل الأوساط الاقتصادية والإعلامية والشعبية وحتى السياسية. ومع ذلك لا أحد يريد الاقتراب منها.

وتفسير مراكز الأبحاث إلى أن أحد أسباب انهيار اقتصاد أي دولة أو تراجع شأنها أو مردودها، وتونس مثال على ذلك، هي البيروقراطية العميقة التي تقهقه وتكبل طموحات المستثمرين، سواء أكانوا محليين أم أجانب، وتضع على الدولة الاستفادّة من عوائد في أي أسس الحاجة إليها.

وقد ظلت هذه الصورة النمطية المرعبة مستمرة رغم البرامج الحكومية لمكافحةها ولم تتمكن من نقض الغبار عن القوانين البالية والقضاء على الإدارة العميقة المكبلة للنمو الاقتصادي.

وحتى اليوم تبدو الجديّة مفقودة، فممن أن أعلنت الحكومة السابقة برئاسة يوسف الشاهد في مطلع 2018 عن برنامج متكامل لمكافحة البيروقراطية استطلحت المشكلة بشكل أكبر في كافة الإدارات، ولا تزال تراخيص العشرات من المشاريع الاستراتيجية في أراج الزواري، وباتت بمثابة ورقة للمساومة والمحاصصة بين الأحزاب لتحقيق مكاسب سياسية.

فجميع المسؤولين يتعهدون بمكافحة الفساد ويتوعدون الفاسدين، لكن لا أحد تجرأ بتسلك واقعي وملمس على استئصال المشكلة من جذورها أو على الأقل التقليل منها بحيث تظهر لدى التونسيين من خلال مظاهر التنمية الشاملة أو الاحتياطات النقدية، فالطبقة السياسية تنبذها في الظاهر ولا تفعل شيئاً في الباطن وهذه الأيدي المرتعشة لا يمكن لها أن تحل المشكلة.

وربما لا يقترن التنفيذ الأمثل لاستراتيجية تونس بإيجاد مؤسسات بديلة عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو هيئة إضافية لمحاربتها، بل يقتضي الأمر في الأساس المزيد من تنفيذ القانون بشكل حازم وعادل بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية.

وفي حين يتحدث الجميع عن الحكمة الرشيدة في إدارة الأموال العمومية، يظهر القصور الحكومي في تأخر معالجة ملفات فساد وتجاوزات متراكمة خلال سنوات لم يتم حسمها إلا بضغط شعبي. وأسهمت بلاغات أغلبها مقدمة من أفراد في سرعة استجابة النيابة العمومية والقضاء وإدانة المتورطين، وهو ما اعتبره بعض المنتقدين شعوبية من قبل المسؤولين لتبرير بقائهم في السلطة وتلميع صورتهم أمام الرأي العام.

وفي معظم الأحيان لم تشق الحقوق الموجودة على الورق بالضرورة طريقها لتتجسد على أرض الواقع، فمثلاً، ثمة إطار قانوني جاهز لتطوير قضاء مستقل لحماية الحريات الدستورية لكن تطبيقه يتباطأ عن تلك التي يجري تنفيذها، وهذه السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذه نقطة ظلت محل سجال طويل بين النخب السياسية وظهرت تبعاتها في الحياة القضائية تحديداً.

كما أن تشكيل المحكمة الدستورية لا يزال كما مهملاً، فقد عجز البرلمان عن تركيزها في خضم عملية ميسّسة وغير شفافة، حيث تريد حركة النهضة الإسلامية، التي تسيطر على البرلمان منذ 2011 أن تستأثر بها من خلال تعيين شخصيات مقربة منها، بينما ترفض كتل نيابية وفي مقدمتها الحزب الدستوري الحر بزعماء عبير موسى ذلك.

ولم تسمح السياسة التوافقية للحزب الأول في الانتخابات التشريعية الماضية وهو حركة النهضة بأن يحكم بمفرده بل فرض عليه الدخول في سياسة توافقية حتى يستطيع تشكيل حكومة تسهر على مصالح التونسيين، كما هدد هذا الأمر الاستقرار الحكومي حيث تشكلت حكومتان منذ 2019.

ويكسب تدخل بعض المنظمات الرئيسية الناشطة في البلاد كالاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر النقابات العمالية في البلاد والحاصل على جائزة نوبل للسلام في العام 2015 برفقة ثلاث منظمات تونسية أخرى للتوسط وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأحزاب، عمق الشلل الذي تعاني منه الديمقراطية الناشئة.

### حصار سلبي

تعاني القوى السياسية التونسية بداية من الإسلاميين مروراً بالليبراليين وصولاً إلى اليساريين من غياب تشبّه كلسي المفهوم الدولة، وتحتضن بدلا عنها السلطة. فظهر ضعف كبير لدى المؤسسات السيادية وعدم الاهتمام بمسائل الإصلاح في كافة أوجهها الاقتصادية كان بارزاً بشكل واضح.

وفي الوقت الذي ترتبط فيه الثورة التونسية على نحو وثيق بالانتفاضة السياسية التي قادت إلى الإطاحة بين علي من هرم السلطة، فإن ما أشعلها في الواقع كان التهميش الاجتماعي والاقتصادي، لذلك فإن المواطنين في المناطق الداخلية، لجأوا في بعض الأحيان إلى مواجهة الدولة لأنها لم تستجب لمطالبهم.

وبالنسبة إلى هؤلاء والكثيرين غيرهم في مختلف مناطق البلاد، لم يترجم التقدم السياسي نفسه في صورة مستويات معيشة أفضل وحسن متجدد بالعيش الكريم، فإحلال العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والفساد والتوظيف لم تتحسن بل تدهورت خلال السنوات الأخيرة إلى الأسوأ.

لكن الأمر يتجاوز ذلك التقييم المبسط إلى طرح أسئلة أكثر عمقا وأبعد مدى من بحث ما تحقق من عدمه، لأن الأمر يتجاوز الحيز التونسي وما تخلله من ثورة اختلفت في توصيفها الطبقة السياسية بين مؤيد ومنكر لها.

ويتكئ المدافعون على أهمية الحريات والديمقراطية، على استحالة الفصل بين الحقوق الاقتصادية والسياسية تبعاً لاتصالها وترابطها، ولكن إن تحققت حرية التعبير وحقوق الإنسان في ظل واقع اقتصادي واجتماعي موسوم بالعسر والتردي، فإن حرية التعبير تتحول إلى آلية للاحتجاج والتغيير.

ولا تزال المراكز الشعبية لعملية الإصلاح السياسي متباينة، ففي العديد من استطلاعات الرأي المحلية أظهرت أن الثورة ساهمت في زيادة الحرية السياسية والصحافة لكن لا تزال ثمة حاجة إلى المزيد، وهذا يتضح من خلال المساءات الحزبية في العديد من القضايا المفصلية.

تعطي وتآثر السخط المتنامية ومشاعر العجز والإعياء العامة على الطبقة السياسية، التي فشلت في تحقيق مطالب التونسيين لمحة عن المحصلة التي بلغتها الديمقراطية التونسية، التي يفترض أنها ستحقق مبادئ العدالة والمساواة بين مختلف شرائح المجتمع، ما جعل الكثيرين يرون أنها هزمت على وقع التجاذبات السياسية المستمرة والهافة للسيطرة على الحكم.

وفي المقابل، فإن شقا من التونسيين -وقد باتوا قلة اليوم- يعتقدون أن الثورة حققت العنصر الأهم من الديمقراطية والمتمثل في اكتساب الحريات بعد أن كانت أمراً مقموماً، ويرون أن اللحظة الانتقالية التاريخية، التي تعيشها تونس مفصلية حيث تمارس طبقة سياسية دورها وفق حزمة من المسؤوليات والحقوق والواجبات كمكون مجتمعي لا كفعلية سلطوية أو حزبية.

ولكن جهود الأحزاب والقوى التي ظهرت في المشهد السياسي خلال مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي فاقمت التحديات السياسية وقد حادت عن الهدف الذي ظهرت من أجله وانشطت بمعاركها للحصول على تأييد من قبل الرأي العام رغم الملفات المتراكمة من بينها مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد واستكمال المسار بتركيز المؤسسات الدستورية.

وقد تردد صدى التجانيات الصارخة في تقييم حصيلة السنوات العشر الماضية من خلال تعاطي وسائل الإعلام مع ما تحقق فعلياً، حيث أجمعت المواقف على نقطة واحدة وهي أن مكاسب الثورة مهددة ولا إنجازات تحققت يمكن البناء عليها.

ويوحي السجال المحتدم في مظهره الخارجي بالإهمال في إعداد جرد لما تحقق ومقارنته بما لم يتحقق ومعيار كيل الكفين: ما تحقق وما لم يتحقق، هو حتماً تلك الشعارات التي ضجّت بها الشوارع حينها، وباتت اليوم أنرا بعد عن ولم تبق إلا كتابة على الجدران والساحات.



نظرة يانسة لوضع مترد على كافة الأصعدة